



## في هذا العدد

# الإدارة والمواطن

الإدارة في لبنان جزء من هيكلية الدولة المنهارة التي عاشت على الفساد، وغيبت معايير العمل المنتظم والتكامل الوظيفي والانتماء المهني والاخلاقي. ومع سرعة التدرج الاقتصادي، واشتداد الازمة المالية التي شرذمت العمل الاداري اكثر فأكثر، أصبحت الادارات اليوم شبه خالية من موظفيها الذين ينفذون اضرابات متتالية لايجاد حلول لمشكلات الدوام، وزيادة بدل النقل ليوكب ارتفاع كلفته الحقيقية وتأمين خطة نقل لموظفي القطاع العام، وحل مشكلة تدني بدل التقديمات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتصحيح الرواتب والاجور بما يتناسب مع مؤشر الغلاء وغيرها من المطالب.

حالة الترهل والضعف في الادارة العامة والخدمات على مدار سنوات، انعكست على قدرة الدولة على تطبيق المفهوم العملي الجديد للعلاقة بين القطاع العام والمواطن، في الوقت الذي يستحيل الوصول الى الاهداف المرجوة التي تتمثل في انشاء نظام اداري يسمح بإحداث تحول يعيد الى هذا المرفق العام بنيته ودوره. لذا خصصت "الامن العام" الحيز الاعم في هذا العدد لملف الادارة نظرا الى اهميته الاساسية في بناء الدولة.

ان اعادة بناء الادارة يتطلب اولا رغبة سياسية وقرارا جديا من المسؤولين في انشاء نظام جديد، وتطوير القوانين والمعايير التي تقوم عليها الادارة الحالية. ولعل تكوين الرؤية الجديدة يتطلب عناوين عدة اهمها: الغاء نظام المحاصصة القائم والذي تشكل الادارة مرآة له، والعمل على الخروج من المستنقعات الطائفية والمذهبية عبر شقين:

- الاول في ولادة دولة مدنية بعناصر ووجوه جديدة.

- الثاني عبر تعديل نظام الاحزاب واخراجها من انتماءاتها الدينية المتفوقعة المتعصبة، التي تحكّم المؤسسات والمرافق ومفاصل الدولة.

ان الادارة الناجحة الصلبة كفيلا بأن تكون ارضية داعمة لمشاريع الدولة التنموية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التخطيط واستثمار طاقات مهنية مختصة ولاؤها للمؤسسة وللمصلحة العامة.

ان خطة النهوض بالادارة يكون عبر هيكلية القطاعات، وسن قوانين وتشريعات تتماشى مع وضع البلد والموظف والمواطن، وعبر توظيفات تعتمد معايير خاصة بأعداد منطقية بحيث تنوزع المهام وفقا للخبرات، بعد خضوع الموظفين لدورات تدريبية. وعليه، فإن الانتاجية ستتكتف مع استخدام المكننة المتطورة والاساليب المتقدمة كأجهزة الكمبيوتر، وربط الادارة بالمواطنين لهدف تأمين نوعية خدمات افضل، وتسهيل الحصول على المعلومات واعتماد الشفافية، ما يمنع البيروقراطية القائلة التي تعطل مصلحة المواطن وتقضي على مفاهيم الادارات.

ان الحفاظ على شرعية الادارة العامة يتطلب استقلالية القضاء عن سلطة صانعي القرارات السياسية، وتطبيق المساواة والشفافية والمحاسبة الى جانب ادارة سليمة للمال العام.

في لبنان، شكل تقدم القطاع الخاص على القطاع العام ازمة حقيقية. فأصبح التمايز بين فئتين من الموظفين حاضرا في كل اروقة الادارات ومجالات العمل. هناك فئة تحظى بامتيازات في الرواتب والحوافز والترقيات والتقدم وهي تابعة للمؤسسات الخاصة، واخرى تعمل لصالح الدولة، التي وبفعل اكتظاظ الادارات نظرا الى التخمّة التي تخدم النائب او الوزير او الزعيم، تخلت عن واجباتها تجاه الموظف الرسمي الذي يتقيد بدوام العمل والذي كان يتمتع بخبرات مهنية واخلاقية قبل ان يشيخ مع ادارته المهملة. من هنا لا بد من ان تدعم الحكومة وان تسهل نمو القطاع الخاص مع الحفاظ على نمو القطاع العام بالتزامن مع مصالح المجتمع. لهذا، فإن تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تنظيم علاقة شراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تقديم الخدمة العامة ورفع مستواها، والاستعانة بالقطاع الخاص في المجالات التي يتمتع بها بمزايا ومهارات عدة وقدرة على التكيف واستيعاب الحداثة والتقنية.

ان لبنان يفتقد الى مفهوم المواطنة وهي ثقافة هشة منذ البداية. لكنها تلاشت خلال الحرب الاهلية. لذا فان تجربة اعادة بناء ادارة حضرية يمكن ان تعيد الثقة المتبادلة بين المواطنين الذين هم "المرسل والمتلقي" - الموظف والمواطن - اللذان يشكلان بيئة واحدة ومجتمعاً واحداً ويستحقان منفعة واحدة متساوية.

"الامن العام"